الأنباء
السبت 16 يونيو 2012

إلهام شاهين لمرسي: إحنا مش صراصير!

صرحت الفنانة الهام شاهين بأن «كل الشعب المصري ينتمي لنظـام مبارك، واننا جميعا عملنا تحت امرة مبارك، لكن المهم فيمن عمل معه هل افسـد ام انجـز؟»، جاء ذلك في ردها على الاتهامات الموجهة للفريق احمد شـفيق ـ الذي تؤيده لرئاسة الجمهورية بأنه ينتمي لنظام مبارك.

وهاجمت شاهين د.محمد مرسي بشدة خلال لقائها مع الاعلامي اسامة كمال في برنامج «نادي العاصمة» على شاشة الفضائية المصرية، بسبب تصريح قالت انه لمرسي قال فيه: ان اللي مش مع الثورة هدوس عليه بالاقدام، على حد وصفها، وردت قائلة: مش هنسمح لك تدوس علينا بالاقدام، لأننا مش صراصير.

خالد الصاوي: نكون أو لا نكون

قال الفنان خالد الصـاوي معلقا على الأحداث الجارية في مصر، بعد الحكم بعدم دستورية قانون العزل وحل البرلمان، انه يجب على جميع القوى السياسـية أن تتعلم من أخطائها خلال الفترة الماضية وتعي الدرس تماما، محذرا من التراخي في مطالب الثورة، مؤكدا على ان المطالب الثورية لا تقبل القسمة على اثنين، فإما نكون أو لا نكون. وأضاف: «الثورة كانت ويجب ان تظل مقاومة مستميتة ضد الافقار والقمع والتمييز والمهانة، لا مكان فيها للإصلاحية او الانقلابية او المساومة الانتهازية.. لا مكان فيها للحلول الوسط ولا التسويف ولا الانخداع بالأدوات التقليدية المليئة بالثغرات.. الطريق.. الطريق.. الطريق».

نائب مستقل يكسر «قلل» أمام مجلس الشعب ويرقص «بلدي» ابتهاجاً بحله

ابتدع النائب المسـتقل يوسـف البدري، عضو مجلس الشعب عن محافظة كفر الشيخ، طريقة جديدة للتعبير عن فرحته بـ «حل المجلس» من خلال إحضاره ما يقرب من «100 قلة» و«زير واحد» للإلقاء بها أمام بوابة المجلس الخارجية، وأمام سلالم القاعة التي كان يدخل منها نواب حزب الحرية والعدالة وانه سيرقص 10 بلدي.

مسؤولة جزائرية: لن نلغي حفل إليسا

اليسا ستغني في الجزائر وحفلها في موعده لم يتغير، بهذه الكلمات الحاسمة ردت مسؤولة جزائرية على شائعات ترددت عن الغاء حفل المطربة اللبنانية اليسا المقرر ليلة 2 يوليو المقبل احتفالا بخمسينية استقلال الجزائر.

عقيلة زلاقي رئيسة لجنة الحفلات والسياحة والثقافة بالمجلس الشـعبي لبلدية عنابة التي تبعد 500 كلم شرق الجزائر تنفي شـائعات الغاء حفل اليسا بالجزائر وتربط الحملة الشرسة التي تتعرض لها المطربة بسبب موافقتها على الغناء في الجزائر بضغط اطراف سياسـية اسلامية ترفض اقامة الحفلات الفنية، ومع هذا لن نلغي الحفل.

كريم عبدالعزيز: لم أزر شفيق بمنزله

«لم أزر الفريق احمد شـفيق في منزله»، هكذا علق الفنان المصري كريم عبدالعزيز على ما تداولته بعض التقارير الصحافية حول ذهابه ضمن وفد من الفنانين الى منزل المرشـح الرئاسي احمد شفيق بعد دعوته اياهم في محاولة للحصول على دعمهم خلال جولة الاعادة من الانتخابات الرئاسية التي يخوضها امام د.محمد مرسـي مرشـح جماعة الاخوان المسلمين اليوم وغدا وعن مرشحه في جولة الاعادة من الانتخابات الرئاسية رفض كريم الافصاح عن مرشحه، وقال: لا اريد التحدث في هذا الأمر او الافصاح عن مرشـحي في هذه الجولة، وإن كنت اتمنى في النهاية ان يولي الله من يصلح لها.

جيهان فاضل: الوسط الفني معظمه «فلول»

أكدت الفنانة المصرية جيهان فاضل أنها لم تدفع ثمن مواقفها السياسية كما ردد البعض ممن ربطوا تلك المواقف بعزوف المنتجين عن الاستعانة بها وقالت: «منذ دخولي مجال الفن وأنا لا أشارك في كثير من الأعمال وربما يمر علي عام كامل ولا أشارك في أي عمل او اكتفي بتقديم عمل واحد فقط». السبب في ذلك قالته جيهان: «نفسي كانت ومازالت «مسدودة» من هذا الجو الذي نعيش فيه من قهر وظلم وفساد والذي لم يتغير حتى بعد انـدلاع الثورة، وأعمل لأنه يجب ان أشتغل، وعليه فلم أكن يوما أسعى للشهرة ولم أدفع ثمنا لمواقفي السياسية». جيهان أضافت: «وفيما يدعي البعض ان الفنانين الذين نزلوا الميدان كانوا يسعون للشـهرة أقول ان كثيرا من الفنانين الذين تم وضعهم في القائمة السوداء لمساندتهم النظام القديم ومواقفهم المضادة من الثورة، لايزال الإقبال عليهم، ويعملون أكثر من الذين نزلوا الميدان لأن السوق الدرامية لها حسابات مختلفة، فالفن ليس من المفترض ان نحاسـبه سياسـيا فربما أحب فنانا وأتابع أعماله، لكن لا أحترم موقفه السياسي».

جيهان فاضل

عشوب «ماكيير مبارك»: لن أعمل مع مرسي إذا فاز

قدم محمد عشـوب ماكيير الرئيس السابق حسني مبارك عدة نصائح للمرشح الرئاسي د.محمد مرسي المقرر ان يخوض جولة الإعادة يومي السـبت والأحد القادمين أمام الفريق أحمد شفيق. وقال عشوب في تصريحاته مع جريدة «الوطن»: «لو ان الإسلاميين حكموا البلد يبقى الحلاقين هيشتغلوا كتير، فأهم ما يميز الإسلاميين «ذقونهم» التي تحتاج بدورها الى «تهذيب» مستمر». وأشار عشوب الى انه لن يعمل كماكيير مع مرسي إذا فاز في جولة الإعـادة لأنه محتاج الى حلاق للاهتمام بلحيته وشاربه، وليس بحاجة الى ماكيير. وكان عشوب قد صرح بأنه بصدد انتاج برنامج رمضاني تدور فكرته عن عدد من الحكايات حول الفنانين والشخصيات العامة الذين عمل معهم او اجتمع بهم، وبالفعل عقد عشوب جلسات عمل مع قناة «المحور» لعرض البرنامج على شاشـتها خلال شهر رمضان القادم، ولم يحسم الأمر بشكل نهائي بعد.

الانتخابات الرئاسية: الإعادة اليوم وغداً و50 مليوناً يختارون بين مرسي وشفيق

صناديق الاقتراع بانتظار الناخبين اليوم (أ.ف.پ)

القاهرة ـ أ.ش.أ: يتوجه نحو 50 مليون ناخب في 27 محافظة مصرية اليوم وغدا الى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم واختيار رئيس مصر من بين مرشحين اثنين هما الدكتور محمد مرسي مرشح حزب «الحرية والعدالة»، والفريق احمد شفيق، في اول انتخابات رئاسية بعد ثورة يناير من العام الماضي، تحت اشـراف قضائي كامل على جميع مجريات العملية الانتخابية ضمانا لسلامتها ونزاهتها، فيما سيتم اعلان النتيجة نهائيا يوم 21 يونيو الجاري من جانب لجنة الانتخابات الرئاسـية في مؤتمر صحافي عالمي.

تأتي جولة الاعادة ما بين مرسي وشفيق على ضوء حصولهما على اكبر عدد من اصـوات الناخبين فـي الجولة الاولـى للانتخابات التي عقدت يومـي 23 و24 مايو الماضي وكانت تضم 13 مرشحا، حيث حصل مرسي وشفيق على المركزين الاول والثاني بالترتيب من حيث اصوات الناخبين، غير انه لم يستطع ايا منهما الحصول على الاغلبية المطلقة من الاصوات الصحيحة للناخبين المتمثلة في الحصـول على 50٪ من عدد تلك الاصوات زائد صوت واحد، على نحو اهلهما معا لخوض الاعادة.

كانت الجولة الاولى قد شهدت حصول محمد مرسي على المركز الاول من حيث عدد الاصوات بعدد 5 ملايين و764 الفا و952 صوتا، يليه مباشرة احمد شفيق في المركز الثاني بحصوله على 5 ملايين و505 آلاف و327 صوتا، بينما وصل عدد من شاركوا من الناخبين بالادلاء بأصواتهـم في الجولة الاولى 23 مليونا و672 الفا و36 ناخبا من اصل 50 مليونا و996 الف ناخب يحق لهم الادلاء بأصواتهم، بنسبة تصويت بلغت 46,4٪.

وبدأت ظهر امس فترة «الصمت الانتخابي» التي يمتنع فيها على المرشحين بحكم القانون ان يقوما بأي اعمال تدخل في اطار الدعاية الانتخابية، سواء بعقد مؤتمرات او ندوات انتخابية او تصريحات اعلامية او غيرها من وسائل الدعاية المرئية والمسـموعة والمطبوعة والانشطة الدعائية.

14 ألف قاضٍ يشرفون على العملية الانتخابية بينهم 1200 قاضية من هيئتي قضايا الدولة والنيابة الإدارية .. والإعلان رسمياً على النتائج النهائية 21 الجاري

وتستهدف فلسفة ايجاد فترة صمت انتخابي بحكـم القانون، ضبط العملية الانتخابية، وتمكين الناخبـين من تكويـن قناعتهم والمفاضلة بين المرشحين وتحديد اختياراتهم، بعيـدا عن ضغوط ومؤثـرات الحمـلات الانتخابية وما تحويه من دعاية بوسـائلها المختلفة، بعد ان اتيح لتلك الحملات وقتها الكافي المحدد قانونا.

وأكـدت لجنـة الانتخابـات الرئاسـية انها لـن تتهاون في تطبيـق صحيح حكـم القانون سواء فيما يتعلق بتوقيع الغرامة على الناخبين الذين يتخلفون عن الادلاء بأصواتهـم، والتي حددها القانـون بمائة جنيـه، وحذرت مـن مغبة انتهاك فتـرة الصمت الانتخابي او توجيه الناخبين امام اللجـان الانتخابية، موضحة انه سـيتم التعامل بكل حسم وحزم مع من يضطلعون بتلك الاعمال المخالفة للقانون، خاصة في يومي الانتخاب.

ويتوزع الناخبون الذين لهم حق الانتخاب، والبالغ عددهم ما يزيد على 50 مليون ناخب، على 13 الفا و99 لجنة اقتراع فرعية، في الوقت الذي اعتمدت فيه لجنة الانتخابات الرئاسية مبدأ قاض لكل صندوق انتخابي، فيما يبلغ عدد اللجان الانتخابية العامة (المشرفة على لجان الاقتـراع) 351 لجنة، ويبلغ اجمالي المراكز الانتخابية 9339 مركزا.

ويشـارك في الاشـراف على العملية الانتخابية ما يزيد على 14 الف قاض من مختلف الهيئات القضائية، من بينهم حوالي 1200 قاضية من هيئتي قضايا الدولة والنيابة الادارية.

وذكـرت لجنـة الانتخابات الرئاسية ان جميع التصاريح التي سـبق منحها للمتابعين المحليين او الدوليين، ومندوبي الصحافة ووسائل الاعلام قبل بدء الجولة الاولى من العمليـة الانتخابية، لاتزال سـارية ومعمـول بها في متابعة جولة الاعادة.

بعد حل البرلمان.. القضاء ينظر الثلاثاء دعوى حل الإخوان

تنظر محكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار علي فكري، نائب رئيس مجلس الدولة، الثلاثاء المقبل، الدعوى القضائية المقامة من المحامي شحاتة محمد شحاتة، والتي يطالب فيها بحل جماعة الإخوان المسلمين. وكانت المحكمة قد أجلت نظر الدعوى التي أقامها «شحاتة» مطالبا بحل جماعة الإخوان المسلمين، وحظرها عن ممارسـة أنشـطتها خاصة نشاطهم في تأسيس حزب الحرية والعدالة، في جلستها المنعقدة في 29 مايو الماضي، للرد والمستندات. واختصم «شحاته» كلا من رئيس المجلس العسكري ورئيس الوزراء ووزيري المالية والتضامن ومحمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين ومحمد المرسي رئيس حزب الحرية والعدالة بصفاتهم.

وقـال في دعـواه ان الجماعة تمارس العمل الاجتماعي والسياسي منذ الثلاثينيـات، على الرغم من ان تلك الجماعـة كانت محظورة قانونـا طوال أكثر مـن 60 عاما لكون النظام الفاسد لم يسمح لها بالوجود القانوني بشكل رسمي، وفي الخامس من يوليو 2002 صدر القانون المنظم للجمعيات الأهلية الذي اوجب على الجمعيات ومنها جماعة الاخوان المسلمين أن تعدل أوضاعها وفقا لأحكامه، كما ألزم كل جماعة تقوم بأي من انشـطة الجمعيات ان تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية، وفي حالة عدم الالتزام تحل الجمعية.

وأضافت الدعوى أنه بذلك يكون عمل جماعة الاخوان بدون ترخيص من الجهات المعنية، بخلاف عمل الجماعة في مجال السياسة، معتبرة أنها «جريمة» يعاقب عليها قانون الجمعيات الأهلية، وأن عمل الجماعة استمر حتى الآن بدون أي تراخيص، بالإضافة الى عملها السياسي بإنشاء حزب الحرية والعدالة.

ثورة مصر تعود إلى «نقطة الصفر» و«الرئاسة» تفجر الصراع بين «الإخوان» و«العسكر»

دارت الثورة فـي مصر دورة كاملة حول نفسها لتعود الى نقطة البدايـة، أو نقطة الصفر، أي الى المربع الـذي كان في اليوم التالي لسقوط مبارك عندما آلت سلطاته الى المجلس العسكري الذي عادت إليه الآن «السلطة التشريعية» وربما تعود إليه رئاسة الجمهورية أيضا. لقد تبين وتأكد أن سـقوط مبارك لم يكن سـقوطا للنظام المصري الذي مازال قائما بكل مؤسسـاته وبنيته ولديه كل الطاقة والإمكانية لإعادة إنتاج نفسـه مستفيدا من أخطاء ارتكبها الإخوان المسـلمين الذين استعجلوا تحصيل المكاسب وحرق المراحل.

قبل يومين مـن موعد الجولة الثانية والحاسـمة من انتخابات الرئاسة، فجرت المحكمة الدستورية العليـا (هيئة قضائية مسـتقلة منوط بها الرقابة على دستورية القوانين وتفسـير أهم النصوص القانونية المثيرة للجدل والخلاف) قنبلة قانونية سياسية من العيار الثقيل بإصدارها حكما قضى بعدم دستورية قانون العزل السياسي، وهو ما يترتب عليه بقاء الفريق أحمد شـفيق في سباق الرئاسة، وقضى أيضا بعدم دستورية القانون الذي أجريت على أساسه انتخابات مجلس الشعب، ما يعني عمليا حل البرلمان، والنتيجة: «بقي شفيق... وطار البرلمان».

هـذا تطـور دراماتيكي مثير يمتلـك كل مواصفـات «الثورة المضادة»، ثورة دسـتورية ألغت مفاعيل «الثورة الشعبية»، ويمكن أن يوصف بأنه «انقلاب عسكري ناعم» أدى عمليا و«قانونيا» الى استعادة المجلس العسكري زمام المبادرة والسلطة.

هذا التطور أدى الى «بعثرة» المشـهد السياسـي وإعادة خلط الأوراق عشية الجولة الحاسمة من الانتخابات. والأهم من كل ذلك أنه أدى الى إذكاء وإشعال الصراع المزمن بين العسـكر (الجيش) والإخوان المسلمين.

هذا الصراع الذي شهد في بدايات الثورة مرحلة من التعايش والتفاهم سرعان ما تبددت وانهارت مع خرق «الإخوان» تعهدهم بعدم ترشيح أحد منهم الى رئاسة الجمهورية وتقدمهم لوضع اليـد على كامل السلطة، وهو ما تسبب في مشاكل لهم ليس مع المجلس العسـكري فقط وإنما أيضا مع قطاع واسـع من الثورة والمجتمع المدني والقوى الليبرالية والعلمانية.

تراجع «الإخوان» عن كثير من مواقفهم، وتقلبوا كثيرا في مواقفهم، والأهم من ذلك كان خطؤهم الكبير في اسـتعجالهم سياسة التمكين والسـيطرة على كل المؤسسـات من دون مراعاة حساسـيات تكاد ترقى إلى مستوى المسلمات لدى العامة. ومشكلة الإخوان ليست في مرشحها وإنما في التجربة السياسية التي خاضوها منذ اندلاع الثورة حتى تشكيل اللجنة التأسيسية التي سـيوكل إليها وضع دستور جديد، باتوا أقل إيمانا بقدرتهم على إقناع الجمهور كما حصل عشية الانتخابـات البرلمانيـة. لم يعد ممكنا سـوق الناس جماعات إلى الصناديق، صار الناخبون والعامة منهم ينظرون إليهم بعين الشـك وعدم الرضا.

مما لا شـك فيـه أن القرارات القضائية السياسية تربك الإخوان المسـلمين وتوجه إليهـم ضربة سياسية ومعنوية قوية بعد سلسلة النكسات التي منيوا بها. فبدل إقالة حكومة الجنزوري التي سعوا إليها، تمت «إقالة البرلمان» الذي يسيطرون عليه، كما أنهم فشلوا في معركة الدستور الجديد وتشكيل الهيئة التأسيسـية وسجلوا تراجعا في شعبيتهم، كما تدل الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة على أنهم خسروا نصف عدد الأصوات التي حصلوا عليها في الانتخابات البرلمانية وجاء الفارق بين مرشحهم د.محمد مرسي وأحمد شفيق ضئيلا.

ولكن لم يعرف بعد ما إذا كان الإخوان المسلمون سيستفيدون من هذه الضربة ويوظفونها انتخابيا لحشد التأييد ولاستعادة أصوات خسروها بعد رفع فزاعة «النظام العسـكري» والتحذير من فشل الثورة وإضاعة مكاسـبها. أو ما إذا كانـت هذه التطـورات تصب في خدمة أحمد شفيق الذي يظهر بمظهر «الرجل القوي والمنتصر». وفي الواقع فإن الأنظار اتجهت بعد صدور قرارات المحكمة الدستورية الى موقف الإخوان المسلمين والى ردة فعل الشارع. الشارع لم يظهر ردة فعل «غاضبة وثورية» وإنما كان في حال صدمة وضياع وعدم تفاعل مع الحدث. و«الإخوان» قرروا المضي قدما في خوض السـباق الرئاسـي لإسـقاط أحمد شفيق شعبيا بعدما فشلت محاولة إسقاطه قانونيا وسياسيا. وهم أخذوا قرارا صعبا، فمن جهة لم يتجاوبوا مع دعوات عاجلة للانسحاب من السباق الرئاسي حتى لا تحصل انتخابات مشكوك في أمرها ونزاهتها، ومن جهة ثانية الأمر لا يخلو من مجازفة لأن احتمال فوز شفيق موجود وبدل أن يصبح معزولا ومنتهيا سيصبح رئيسا ليصبح السؤال في اليوم التالي للانتخابات: كيف سيتعاطى الإخوان مع فوز شفيق إذا حصل؟ هل سيعترفون بنتائج الانتخابات أم لا؟ وفي حال لم يعترفوا وترجموا موقفهم ثورة جديدة على الأرض، كيف سيتعاطى الجيش مع الوضع وهل ينزل الى الشارع لفرض الأمن وحماية المؤسسات، والأهم حماية ما يعتبره «الديموقراطية؟ فهذه المرة لا يحمي الجيـش «النظام» وإنما «الشعب» وخياره الديموقراطي.

المشـكلة لا تنتهي مـع نهاية الانتخابات الرئاسـية وإنما تبدأ، فالمأزق الدسـتوري سيظل الملف الأكثر سخونة في مصر والرئيس المقبـل أيـا يكن لا يعـرف مدى صلاحياته وحدود سـلطاته. هذا ما كان يجب ترتيبه قبل الانتخابات، ولن يكون تسليم الجيش السلطة إلى الرئيس عملية تلقائية بسيطة. وهذا ملف ساخن آخر يتصل اتصالا وثيقا بملف الدستور.

لن يهدأ قلق المؤسسة العسكرية الذي سيظل ينعكس عدم استقرار في العلاقات الملتبسة بين السلطات، قبل إبرام صفقة سياسية أو حل توافقي مـع كل القوى، ولا حاجة إلى التنبؤ بمضمـون هذا الحل. الجيـش يريد ضمان خروج آمن، أي تسليم السلطات إلى أصحابها بعد أن تتوافر له حصانة أكيدة من أي مساءلات أو محاكمات وملاحقات مستقبلية. ويريد الحفاظ على دوره الاقتصادي الذي شكل طوال عقود رافعة أساسية لترسيخ موقعه في الخريطة السياسية والاقتصادية للبلاد، ويريد أيضا اعترافا صريحا بمكانتـه ودوره في تحديد هوية البلاد والقرارات المصيرية.

من الواضح أن مصر وأيا تكن وجهة الانتخابات سواء حصلت أم لم تحصل، سواء نجح فيها مرسي أم شفيق، دخلت في مرحلة جديدة حافلة بالمفاجآت والتطورات. وبدل أن تكون انتخابات الرئاسة نهاية للمرحلـة الانتقالية، تحولت الى بداية لمرحلة انتقالية جديدة، وبدل أن تكون مدخلا الى مرحلة مشرقة أصبحت مدخلا الى مرحلة قاتمة، مصر هي مركـز الحدث الإقليمي الآن وهي المؤشر الى مسار الربيع العربي والصعود الإسلامي والى مستقبل المنطقة.

إبراهيم نصر: أنا مش أراجوز.. وهذه هي حكايتي مع الكتاتني

أعلن الفنان الكوميدي ابراهيم نصر الذي ابتعد عن الساحة الفنية لفترة طويلة عودته الى الساحة الفنية بشخصية مثيرة للجدل وهي شخصية د.سعد الكتاتني رئيس برلمان ما بعد الثورة. وقـال ابراهيم نصر في حوار إعلامي «تلقيت عرضا من احدى شركات الانتاج لتجسيد شخصية الكتاتني، قرأت السيناريو كله وقررت التوقيع بعد أن أدخلنا بعض التعديلات التي تناسب وجهة نظري». لماذا الكتاتني؟ يجيب نصر: شخصية محبوبة وكنت أسـمع عنه كثيرا قبل الثورة، وعرفت أنه عمل أستاذا بكلية العلوم بجامعة المنيا وانه كان من المناضلين ضد الحزب الوطني، ولذلك كنت معجبا بشخصيته، ولكن العمل لا يتناول شخصية الكتاتني بشكل مركز، قدر ما يتناول البرلمان عموما وما يدور في كواليسه دون ابتذال أو تسفيه من قيمة المجلس أو رئيسه لأنه برلمان منتخب من الشعب بشكل حقيقي عكس التمثيليات التي كان يخرجها ويقوم ببطولتها رجال الوطني المنحل. ولا يخشى نصر ردود فعل الاسلاميين على العمل، ويقول: لا أخشى إلا الله، لأن الفن هو ضمير ووجدان وثقافة المجتمع، وإذا لم يتصد الفنان للنقد الهادف وتجسيد أدوار نستطيع من خلالها تكوين رؤية وثقافة مجتمعين، فيكون بذلك مجرد أراجوز وكيان لم يخلق أو يعمل إلا للتسلية، ولذلك كانت وجهة نظر بعضهم في أن الفنان لا يعرف شيئا سوى التسلية والتنطيط، وهو غير صحيح إطلاقا، فمثلا عندما قدم الفنان الراحل أحمد زكي شخصية عبدالناصر والسادات كان يهدف لتوعية الشباب بالأدوار التاريخية للرمزين، وتعديل صورة السادات عند بعض العرب التي شوهت بعد اتفاقية كامب ديڤيد.

كيف سيصوت أقباط مصر؟

أعلن العماد ميشال عون قبل أيام موقفا من الانتخابات المصرية نصح فيه أقباط مصر بعدم التصويت في الانتخابات والوقوف على الحياد. وقال إنه لو كان قبطيا لما كان يصوت لأحد المرشـحين لأن أيا منهما لا يملـك ضمانات. وأثار هذا الموقف استغرابا أكثر مما أثار اهتماما لأن عون هو الوحيد بين السياسـيين اللبنانيين من أعطـى موقفا من انتخابات مصر، ولأن موقفه يأخذ شـكل تدخل في الشـأن الداخلي المصري، ولأنه يدعو الـى المقاطعة على الطريقة اللبنانية والى «الحياد السلبي».

أي موقف سيأخذه الأقباط في هذه الانتخابات الرئاسية التي حشرت في زاوية صعبة وضيقة ووضعت الأقباط أمام موقف صعب للغاية: هل يقاطعون ويحجمون عن المشاركة؟ هـل يصوتون وفـي أي اتجاه؟ تضع جولـة الإعادة في الانتخابات الرئاسية المصرية الأقباط بين سندان التصويت لمصلحة مرشح «الإخوان المسلمين» د.محمد مرسي ومطرقة اختيار منافسه الفريق أحمد شفيق. فهم ينظرون إلى التقدم السياسـي للإسلاميين بعين القلق والريبة خشية أن يؤثر في مستقبل تعايشهم في هذا البلد، كما أن شريحة واسعة منهم تنظر إلى شفيق باعتباره جزءا من عهد مبارك الذي شهد أعنف الحوادث الطائفية وأكثرها عددا، لكن «حيرة» الأقباط بين المرشحين المتنافسين لا تبدو أقل من حيرة المسلمين أنفسهم والذين ينقسمون بين مؤيد لتطبيق الشريعة ومدافع عن مبدأ «الدولة المدنية». ولكن الاعتقاد السـائد بأنه منذ انطلاق الانتخابات الرئاسية في مصر والمسألة محسومة لدى الأقباط، فهم وجدوا أنفسهم أمام اتجاهين الأول مع الدولة المدنية والآخر مع الدولة الدينية، فالأقباط حسموا أمرهم بالوقوف مع الفريق الأول فتفتتت أصواتهم في الجولة الأولى بين أحمد شـفيق وعمرو موسى وحمدين صباحي، أما في جولة الإعادة فالخيار الوحيد أمامهم هو شفيق، لاسيما أن خطاب التيار الإسلامي السياسي في مصر بعد الثورة «أثار فزعهم». إن المسألة ليست أسماء أو أشخاصا وإنما من يقف وراء مدنية الدولة وترسيخ المواطنة الكاملة.

وكانت أصوات إسلامية بارزة حملت الأقباط مسؤولية صعود شفيق إلى جولة الإعادة لتكتلهم خلفه في الجولة الأولى، لكن الكنيسـة نفت أن تكون أصدرت تعليمات للأقباط بالاقتراع لمصلحة مرشح معين. وفي حال تمت الانتخابات وفاز شفيق، فإن إسلاميين كثيرين سيرون أن الأقباط وراء فوزه، خصوصا أن بعض القساوسة نصحوا الأقباط علنا بانتخابه، أما إن فاز مرسي فإن قطاعا كبيرا من الأقباط لن ترضيه «سيطرة» جماعة «الإخوان» على مقاليد الحكم، خصوصا أن مرسي مرشح تيار محدد الهوية وليس مجرد مرشح خلفيته إسلامية.

ويقول أقباط إن جولة إعادة انتخابات الرئاسة ستترتب عليها حتما «مشاكل طائفية» في حال نجح شفيق أو مرسي، ويصلون إلى حد اعتبار أن «نجاح شفيق سيضر الأقباط أكثر من نجاح مرسـي». ويوضحون: «إن فاز مرسي قد يتعرض الأقباط إلى مضايقات من السلطة على اعتبار أن رئيس الدولة يعلم يقينا أنه وصل إلى الكرسـي من دون أصوات الأقباط، ومن ثم قد لا يهتم بمشاكلهم، أما إذا وصل شفيق إلى الحكم، فإن الانتقام سيكون مجتمعيا بعد أن ترسخ أن الأقباط حسبوا على كتلة شفيق».

ويضيفون ان «الأقباط وضعوا في معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، فمهما قاطعوا الاقتراع سينظر إليهم على أنهم صوتوا لشفيق الذي إن فاز فسيحملهم المجتمع المسؤولية عن وصوله إلى الحكم وسيتعرضوا لمضايقات مثل فلول النظام السابق، وقد يتطور الأمر إلى عزل مجتمعي، ويعامل الأقباط معاملة الفلول. حتى إن قامت ثورة ثانية ضد شـفيق فلن يستطيع الأقباط المشاركة فيها وسـيراها البعض ضد الأقباط أساسا ولن تشفع لهم المشاركة في ثورة 25 يناير».